استراتيجية | الصندوق بشأن تغير المناخ



تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

IFAD

استراتيجية

الصندوق بشأن تغير المناخ

تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

IFAD

صورة الغلاف: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ جي. إم. بي. أكاش

طباعة: بالومبي ولانتشي، روما

مايو/ آيار 2010

المحتويات

موجز تنفيذي 6

1. المعلومات الأساسية 8

2. كيف يمكن لتغير المناخ أن يؤثر على فقراء الريف نساءً ورجالاً 10

أثر تغير المناخ 10

أثر الاستجابة العالمية لتغير المناخ 11

تعزيز نهج الصندوق إزاء التنمية الريفية 13

3. تعظيم أثر الصندوق على الفقر الريفي في مناخ متغير 18

العمليات 19

المعرفة والابتكار واستقطاب التأييد 21

تعبئة الموارد 24

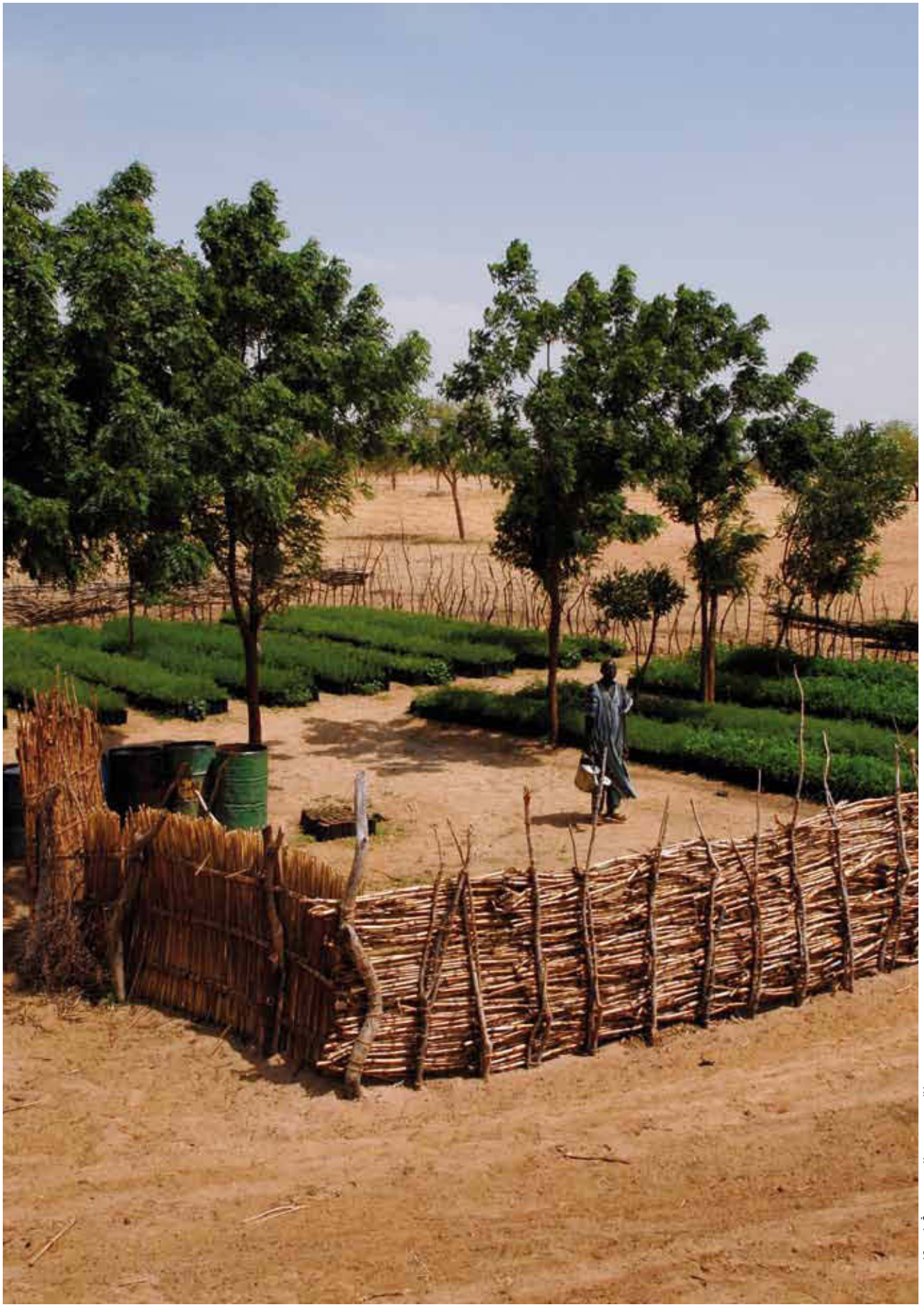
التنظيم 25

4. قياس النجاح 28

الملاحق

الملحق الأول – إطار نتائج وتنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ 30

الملحق الثاني – حافظة الصندوق/مرفق البيئة العالمية: البناء على أساس متين 32



© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية / دايفد روز

موجز تنفيذي

يفوق تغير المناخ في سرعته وشدته قدرة السكان الريفيين الفقراء ومجتمعاتهم على التأقلم معه. ويبلِّغ العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعمل معهم الصندوق بالفعل عن هذه الآثار على النظم البيئية والتنوع الحيوي الذي يدعم الإنتاج الزراعي، والبنى الأساسية الريفية، وفرص السوق، وسبل كسب العيش الريفية. وكذلك فإن الاستجابة العالمية لهذا التغير سوف يكون لها أثر على الأرض من خلال مدى ارتفاع درجات الحرارة، وهل سيتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من الآليات المالية المعقولة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وفيما لو سيصل التمويل الإضافي الخاص بتغير المناخ بالفعل إلى السكان الريفيين الفقراء.

ويعزز الصندوق نهجه تجاه التنمية الريفية في سياق زيادة التهديدات البيئية، بما فيها تغير المناخ. وسوف تستمر برامجنا في عكس الواقع المعقد لأعمال أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء، حيث لا تندرج القضايا بشكل مطابق في أطر معنونة وفقاً للقضايا العالمية. وسيستمر الصندوق في استهداف استثماراته للفقراء الأشد فقراً، وفي الغالب للسكان الأشد تأثراً بتغير المناخ، حيث تعتمد سبل العيش إلى حد كبير على الزراعة والموارد الطبيعية – وبخاصة على النساء كمنتجات، وعلى السكان الأصليين كحراس للموارد الطبيعية. لكن هناك اعتراف بأن المخاطر ذات العلاقة بتغير المناخ والفرص المحتملة يمكن التطرق لها بصورة أكثر انتظاماً ضمن برامجنا ومشورتنا السياساتية. فعلى سبيل المثال، لم يعد بإمكاننا أن نعتمد على الهطولات المطرية التاريخية وعلى مستويات الحرارة حيث يزيد تغير المناخ من حجم التفاوت الكبير والمخاطر، ونحن بحاجة لأن نكون واعين لمصادر جديدة من المخاطر، وقد يكون هنالك فرص أكبر لمكافأة الحد من انبعاث الغازات في المستقبل.

وتعد التهديدات البيئية مثل تغير المناخ أمراً لا يمكن فصله عن مهمة الصندوق في مساعدة الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة (بما فيهم جماعات الصيادين الحرفيين، والرعاة، والمزارعين من سكان الغابات) حيث يضاعف تغير المناخ المخاطر الموجودة أصلاً بالنسبة لهم، ويخلق مخاطر جديدة – وبناء على الاستجابة العالمية – فإنه يخلق بعض الفرص الجديدة أيضاً. و**الهدف** من هذه الاستراتيجية هو تعظيم أثر الصندوق على الحد من الفقر الريفي في سياق يتغير بتغير المناخ. وهنالك ثلاثة إعلانات عن **الغاية المنشودة**، وهي دعم النهج الابتكارية لمساعدة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة – النساء منهم والرجال – وبناء تصديهم لتغير المناخ، ومساعدة

المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الحوافز الموجودة للتخفيف من أثر تغير المناخ، والتمويل المرصود لذلك، وتوفير المعلومات بغية الوصول إلى حوار سياسات أكثر انسجاماً بشأن تغير المناخ والتنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي.

والصندوق ناشط بالأصل في مسألة تغير المناخ، ولكن بإمكانه أن يقوم بالمزيد. **والمخرج** الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو جعل الصندوق أكثر "ذكاءاً مناخياً" حيث يمكن وبصورة منتظمة إدماج تغير المناخ مع غيره من – المخاطر والفرص والمواضيع – في البرامج والسياسات والأنشطة الجوهرية للصندوق:

- ومن ناحية العمليات، وضعت الاستراتيجية كيف يمكن لتغير المناخ أن يكون – أو كيف أنه بالفعل – عامل من العوامل في النموذج التشغيلي للصندوق. وهذا يعني إدماجه كجزء من أدواتنا في المراحل الأولية من تصميم المشروعات والبرامج القطرية وخلال التنفيذ.
- وبالنسبة للمعرفة والابتكار واستقطاب التأييد، فسوف يتحرى الصندوق: ترتيبات جديدة لاستقطاب خبرات تتعلق بتغير المناخ، وتقاسم الخبرات على المستوى القاعدي لضمان تطبيقها في جميع برامج الصندوق، والاستمرار في عملنا لصياغة حوار عالمي عن تغير المناخ لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة.
- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، فسيكون تركيزنا الرئيسي على جعل الحافظة الإجمالية الموسعة للصندوق ذكية مناخياً، وستستمر زيادة الأموال التكميلية لأغراض المناخ في السعي لتعميق إدماج تغير المناخ في البرامج الجوهرية للصندوق، ولتغطية التكاليف المتزايدة الناجمة عن ذلك. وسنسعى إلى تعبئة موارد إضافية لمرفق البيئة العالمية بشأن أنشطة البيئة العالمية وتغير المناخ.
- وفي التنظيم الداخلي، سيعمل الصندوق على استخدام أكبر للمهارات والأشخاص الموجودين فيه، وسينفذ هيكلية تنظيمية جديدة تجمع قدرات موظفيه وتزيدها بشأن قضايا البيئة والمناخ. وسيستمر الصندوق في التعبير عن قيمه بشأن رفع الوعي البيئي داخلياً.

وأما الشراكات الرئيسية فسيتم التطرق إليها من خلال استراتيجية تقوم على مبدأ أن الصندوق سيكون له أكبر أثر ممكن عندما يعمل مع ومن خلال غيره.

المعلومات الأساسية

1

عند اجتماع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق عام 2008، طلب المجلس التنفيذي استراتيجية مؤسسية عن تغير المناخ لعرضها عليه للموافقة بحلول أبريل/نيسان 2010. وقد طلب المجلس التنفيذي تركيزاً تشغيلياً قوياً يضمن أن تكون أنشطة الصندوق على المستوى القطري متسقة ومنتظمة ومبنية على الوعي بالآثار المحتملة لتغير المناخ، وحينما يكون ذلك ملائماً، إدماج التأقلم مع تغير المناخ في تصميمات المشروعات بطريقة تتسق مع السياسات الوطنية وتدعم الحكومات للإيفاء بأهدافها الخاصة بتغير المناخ.

وتستند هذه الاستراتيجية على مشاورات مسهبة في الصندوق ومشاورات خارجية مستهدفة. وهي نتيجة لعمل مجموعة مرجعية سياساتية داخلية بشأن استراتيجية تغير المناخ حيث لعبت جميع الشعب الأساسية في الصندوق دوراً نشطاً فيها.

كما أنها استفادت من المشاورات مع المؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والوكالات المانحة. وستستفيد عناصر كثيرة من هذه الاستراتيجية من مشاورات إضافية ومن عملنا على وضع سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتي ستتطرق لجملة من التحديات البيئية وتوفر تركيزاً أكثر تفصيلاً على أنشطة إدارة الموارد الطبيعية في الصندوق.

ويعرض الملحق الأول إطاراً لنتائج وتنفيذ استراتيجية تغير المناخ.



© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ ر. راماسوماناثا

كيف يمكن لتغير المناخ أن يؤثر على فقراء الريف نساءً ورجالاً

2

أثر تغير المناخ

الزراعة هي المكان الذي يتقاطع فيه تغير المناخ والأمن الغذائي والحد من الفقر. فبالنسبة لحوالي مليار شخص يعاني من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، تعتبر الزراعة مصدر الدخل الرئيسي. وهؤلاء الأشخاص هم أساساً من الضعفاء ومن سيزيد تغير المناخ في معظم الحالات من فقرهم وهشاشتهم. وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى التأقلم مع تأثيرات زيادة ارتفاع درجات الحرارة، تواجه الزراعة أيضاً تحديين متزامنين: إذ عليها أن تضاعف إنتاجها من الأغذية في البلدان النامية بحلول عام 2050 لتلبية احتياجات تزايد السكان، والتغيرات في الأنماط الغذائية، ولديها دور محوري في الجهود الرامية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ويعتبر تغير المناخ "مضاعفاً للتهديدات" – لأنه يزيد من جملة التهديدات على سبل العيش ونقاط الضعف أكثر من كونه مجرد خطر محدد منعزل. وعلى مدى القرون طورت المجتمعات البشرية قدرتها على التأقلم مع التغيرات البيئية ومع التفاوت في المناخ. ويشمل هذا التأقلم ممارسة الزراعة المتنقلة، والتأقلم مع الأصناف المحصولية الجديدة، وتعديل أنماط الرعي. إلا أنه وفي يومنا الحاضر فإن سرعة وشدة تغيرات المناخ تفوق سرعة الإجراءات الإفرادية، وتهدد قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء والمجتمعات الريفية على التأقلم. وفي البلدان الأكثر اعتماداً على الزراعة البعلية، والموارد الطبيعية، فإن النساء الريفيات الفقيرات واللواتي غالباً ما يكن المنتجات الأساسيات للأغذية ولكنهن لا يتمتعن إلا بأصول قليلة وبصوت أقل في صنع القرارات، فإنهن عرضة أكثر لهذه التغيرات من الرجال.

وتبلِّغ مجتمعات عديدة يعمل فيها الصندوق عن وجود مثل هذه التغيرات بالفعل:

- **النظم الإيكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي الذي يدعم الإنتاج الزراعي**. يسهم تغير المناخ في: التقليل من الموارد المائية، وفي تغيير الإنتاجية الأولية للمحاصيل والأعلاف والمراعي، وفي تغيير تركيبة الأصناف النباتية، وفي جودة المواد الزراعية، وفي تقليص التنوع البيولوجي، الحياة البحرية والصحة الحيوانية (والبشرية). وفي بعض البلدان يمكن لتدهور محاصيل الزراعة البعلية أن يكون بحدود 50 بالمائة.[1] وفي الواقع فإن الهطولات المطرية المنخفضة وشديدة التفاوت قد قلصت بالفعل من قدرة واحتمال النظم البيئية لمراعي الهضاب العالية في شرق المغرب – فالنظام الإيكولوجي لعشبة الحلفاء تدهور بصورة حادة، كما لم تعد حمولة المراعي قادرة على تحمل الطلب المتزايد عليها.[2]
- **البنى الأساسية الريفية وفرص السوق**. ستتعرض البنى الأساسية الريفية الهشة، مثل الطرق الريفية ونظم الصرف والري والتخزين والتجهيز والبنى الأساسية للإنتاج الحيواني، لضغوط متزايدة. وبدورها ستتقلص فرص السوق المتاحة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. فعلى سبيل المثال، أوضحت الاستراتيجية القطرية لفييت نام والتي صاغها الصندوق كيف يمكن للفيضانات أن تلحق أضراراً فادحة بنظم الري وغيرها من البنى الأساسية الزراعية. كذلك فإن تقلص توفر الأغذية في الأسواق المحلية نتيجة لتغير المناخ، قد يؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية. وبناءً على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن زيادة في درجات الحرارة على مستوى العالم بين 3 إلى 5 درجات قد تؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار الأغذية تبلغ، وسطياً، 30 بالمائة.[3]

1 Cline, W. R., **Global warming and agriculture. Impact estimates by country** (Washington D.C.: Centre for Global Development and the Peterson Institute for International Economics, 2007).

Source: Direct experience of 2 IFAD-supported projects.

3 Easterling, W. E., P. K. Aggarwal, P. Batima, K. M. Brander, L. Erda, S. M. Howden, A. Kirilenko, J. Morton, J. F. Soussana, J. Schmidhuber and F. N. Tubiello, "Food, fibre and forest products," in Climate Change 2007: **Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change**, ed. M. L. Parry, O. F. Canziani, J. P. Palutikof, P. J. van der Linden and C. E. Hanson (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press, 2007), 273-313.

• **سبل العيش الريفية**. على الرغم من التحضر، فإن غالبية أشد الناس فقراً ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب رزقهم. ويفرض تدهور المناخ وتآكل الموارد الطبيعية وخسارة التنوع الحيوي تحديات على قدرتهم على التأقلم والعيش مع آثار تغير المناخ وضمان الأمن الغذائي. وقد يؤدي تغير المناخ إلى المزيد من الهجرة، ومن انعدام الأمن الغذائي، والصراع على الموارد الشحيحة (على سبيل المثال بين الرعاة والمزارعين) وربما يفرض بيع الحيوانات أو غيرها من الأصول. وبحكم كونهن المنتجات الرئيسيات للغذاء والوقود في معظم البلدان النامية، فإن النساء على خط المواجهة الأول مع آثار تغير المناخ. كذلك فإن الشعوب الأصلية تتأثر على وجه خاص بسبب اعتمادها الكبير على قاعدة الموارد الطبيعية. وقد لاحظت المجتمعات التي يعمل معها الصندوق تغيراً في فترات موجات الحر والبرد، وتغيراً في أنماط الهطولات المطرية وإمكانيات التنبؤ بها. فعلى سبيل المثال، في منغوليا حيث ارتفعت درجات الحرارة بمعدل 1.8 درجة في السنوات الستين الأخيرة،[4] أدى تزايد ذوبان الكتل الجليدية في أعالي الجبال إلى تدهور المناطق الدائمة التجمد. كذلك فإن مائدة المياه الجوفية في المناطق القاحلة في تراجع، في الوقت الذي يتكثف فيه تدهور الأراضي وتصحرها بسبب شح المياه ونقص الهطولات المطرية.

أثر الاستجابة العالمية لتغير المناخ

غالباً ما كانت صناعة السياسات الدولية والوطنية الخاصة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ والبيئة (بما في ذلك التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي) تعالج بصورة منفصلة عن بعضها البعض. إلا أن هذا الوضع يتغير، ولكنه يعكس تحدياً عميقاً على المستوى القطري ليس للبلدان الفقيرة فقط، وإنما في العديد من البلدان الأكثر غنى أيضاً. وهنالك ضرورة لتحويل تغير المناخ من مجرد قضية تحت لواء وزارة بيئة واحدة، إلى قضية تهم رؤساء الدول وتشترك فيها جميع الوزارات الرئيسية، بما في ذلك وزارات الزراعة. وإلا فإن الحوارات الوطنية والإعلامية ستواجه خطر كونها تسير بصورة مطردة على مسارات منفصلة وغير متسقة.

وسيكون للاستجابة الدولية نفسها أثر على أصحاب الحيازات الصغيرة. وستستمر المفاوضات بشأن تغير المناخ في 2010 بهدف تحقيق تقدم في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المكسيك. وهنالك ثلاث أقنية يمكن من خلالها للاستجابة العالمية لتغير المناخ أن يكون لها أثر على أصحاب الحيازات الصغيرة:

أولاً، مدى الحد من الانبعاثات على المستوى العالمي والتكلفة الإضافية التي سيتحملها السكان الريفيون الفقراء في حال عدم القيام بأي إجراء. كلما طال أمد الوصول إلى اتفاقية طموحة بشأن الحد من الانبعاثات على المستوى العالمي، كلما كان من المحتمل حدوث ارتفاع أعلى في درجات الحرارة، وكذلك ازدياد التكاليف والمخاطر الإضافية على أصحاب الحيازات الصغيرة. وبناء على تقديرات البنك الدولي، ستحتاج البلدان النامية إلى 75–100 مليار دولار أمريكي إضافي سنوياً كتكلفة للتأقلم مع تغير المناخ على مدى الفترة 2010–2050.[5] وفي قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ستتراوح التكلفة ما بين 7.3 إلى 7.6 مليار دولار أمريكي في السنة.[6]

ثانياً، المدى الذي يستطيع أصحاب الحيازات الصغيرة الاستفادة فيه من الآليات المالية المعقولة للتخفيف من آثار تغير المناخ. يشكل استخدام الأراضي جزءاً كبيراً من الانبعاث – إذ تشكل الزراعة وحدها 14 بالمائة من هذه الانبعاثات.[7] كذلك فإنها العامل المحرك الرئيسي للانبعاثات الناجمة عن الاستخدامات الأخرى

4 Cruz, R. V., H. Harasawa, M. Lal, S. Wu, Y. Anokhin, B. Punsalmaa, Y. Honda, M. Jafari, C. Li and N. Huu Ninh, "Asia," in *Climate Change 2007* (see note 3), 475.

5 World Bank, *Economics of Adaptation to Climate Change* (Washington, D.C., 2009).

6 يقدر تحليل البنك الدولي تكاليف التأقلم مع تغير المناخ في القطاعات الاقتصادية الرئيسية تحت سيناريوهين مستقبليين بديلين: الرطب والجاف وكلاهما يقوم على أساس ارتفاع درجتين مئويتين خلال الفترة 2010–2050.

7 بما فيها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي يأتي من تغيير استخدام الأراضي وانبعاث غاز الميثان من قطاع الإنتاج الحيواني ومن إنتاج الأرز؛ وانبعاث أكسيد النتروز من استخدام الأسمدة.

للأراضي والغابات والتي تشكل 18 بالمائة إضافية. أما أصحاب الحيازات الصغيرة فإنهم يتسببون بجزء بسيط فقط من الانبعاثات الزراعية ولكنهم يوفرون جملة واسعة من الخدمات البيئية الحالية التي لا يتلقون أي مكافأة مقابل القيام بها، والتي يمكن أن تساهم في احتجاز الكربون وفي الحد من انبعاث غازات الدفيئة (انظر الإطار 2 لمزيد من الأمثلة). وتوجد مكافآت لقاء خدمات التخفيف من آثار تغير المناخ في عدد من المصادر، ولكنها محدودة في الوقت الحالي، كما أنها غير متوفرة على النطاق المطلوب. فعلى سبيل المثال وبالنسبة للزراعة والحراجة، ما زالت أسواق الكربون صغيرة، وتحكمها قواعد غير متطورة، ويحيطها انعدام اليقين بشأن عمقها، والمخاوف حول آثارها المحتملة على استئثار كبار المستثمرين بفوائدها أو على عدم تمرير هذه الفوائد إلى أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكنها تتمتع بإمكانات هائلة – فإصلاح القواعد الناظمة لسوق الكربون للسماح لأصحاب الحيازات الصغيرة بالوصول بصورة أكبر إلى تمويل الكربون[8] إمكانية يراقبها الصندوق عن كثب.

ثالثاً، فيما لو كان التمويل العام لقضايا المناخ متاحاً أو ذا فائدة لفقراء الريف نساءً ورجالاً. من المحتمل للغاية أن يغدو تغير المناخ محركا أكثر بروزاً للدعم المالي الدولي. نص اتفاق كوبنهاغن على توفير "سريع المسار" لما "يعادل 30 مليار دولار أمريكي للفترة 2010–2012"، يتم موازنتها ما بين التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وهو "هدف تعبئة 100 مليار دولار أمريكي بصورة مشتركة كل سنة بحلول عام 2020 للتطرق لاحتياجات البلدان النامية"، والالتزام بوضع آلية لتمويل الحراجة، وفريق خبراء رفيع المستوى للنظر في الموارد الابتكارية للتمويل الدولي، وإيجاد صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ الجديد. إلا أن معظم الهيكلية المالية لتحويل هذه التدفقات المحتملة ما زالت لم تقرر بعد. كذلك فإنه

8 يتضمن ذلك السماح بدخول أنشطة استخدام أراض أكثر في آلية التنمية النظيفة، والتطرق إلى انعدام الحوافز للائتمان المؤقت لأنشطة استخدام الأراضي في آلية التنمية النظيفة، وتمكين المزيد من النهج المنتظم لآلية التنمية النظيفة مما سيقلل من تكاليف المعاملات بالنسبة لتعاونيات المزارعين، والسماح للبلدان بالتحول إلى الزراعة في إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ الملائمة وطنياً، والنهج المنسق للاتفاق على منهجيات يمكن تطبيقها بحيث يمكن رصد الإجراءات الخاصة بكربون التربة والإبلاغ عنها والتحقق منها.

الإطار 1 المشروعات التي يدعمها الصندوق والتي لها علاقة بالمناخ: بعض الأمثلة

شكل دعم السكان الريفيين في تأقلمهم مع الظروف المناخية القاسية محور العديد من المشاريع التي دعمها الصندوق، فعلى سبيل المثال:

- في منغوليا، يهدف مشروع تأقلم قطاع الثروة الحيوانية، الذي يموله الصندوق الخاص بتغير المناخ بإدارة مرفق البيئة العالمية، إلى زيادة تصدي نظم الإنتاج الحيواني في منغوليا لظروف تغير المناخ من خلال تعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتقوية إمدادات المياه في المراعي كي لا تتأثر بتغير المناخ، وبناء قدرات مجموعات المربين على التصدي لتغير المناخ.
- وفي كينيا، يسعى المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا إلى وضع حد لتدهور البيئة والفيضانات والجفاف الناجمة عن إزالة الأشجار، وعدم ملاءمة الممارسات الزراعية المتبعة في واحد من أكثر الأقاليم هشاشةً وتعرضاً لتغير المناخ.
- وفي بنغلاديش، يدعم مشروع تقديم مساعدة خاصة للأسر الريفية المتضررة من الإعصار الأسر الريفية الفقيرة التي تأثرت بإعصار عام 1991 لحماية منازلها ضد مخاطر الفيضانات، ولإيجاد عشرة مراكز يتم استخدامها كملاجئ من الأعاصير.
- وضع كل من برنامج إدارة الموارد في غرب السودان ومشروع تنمية مجتمعات المراعي في إثيوبيا أنظمة للإنذار البيئي المبكر تمكّن السكان الريفيين من تكييف سبل عيشهم مع الآثار المتوقعة لموجات الجفاف.
- ويسعى برنامج التنمية الريفية المتكاملة في كيدال في مالي إلى إنشاء نظام رصد للمخاطر البيئية مثل موجات الجفاف والجراد والأمراض الحيوانية، وينظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار هذه المخاطر.
- وفي الصين، حيث المزارعون معرضون لفشل المحاصيل بصورة متكررة جراء الأنماط المناخية المتقلبة، قام الصندوق بالمشاركة في تمويل مبادرة لتطوير وتنفيذ نظام للتأمين ضد آثار المناخ يقوم على المؤشرات.

من غير الواضح كم سيزيد التمويل الخاص بالمناخ على الالتزامات الموجودة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيستمر الصندوق في الضغط للوصول إلى عمليات للصرف تعترف بالأهمية الكبيرة على وجه الخصوص للتآزر بين التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الموجودة في معظم المشروعات الزراعية المستدامة. كما أنه سيدفع للوصول إلى آليات تمويل لقضايا المناخ تصل إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، وإيلاء التأقلم مع تغير المناخ مكاناً مرموقاً في توفير التمويل العام بشأن تغير المناخ. وسوف يستمر الصندوق في المساعدة على تعبئة التمويل المتاح لفقراء الريف نساءً ورجالاً ولمدراء الموارد الطبيعية.

تعزيز نهج الصندوق إزاء التنمية الريفية

ستستمر برامجنا في عكس الواقع المعقد لأعمال زراعة الحيازات الصغيرة، حيث لا يمكن تصنيف القضايا ووضعها في أطر تحت عناوين مرتبة مثل "المناخ"، "البيئة"، "الأمن الغذائي" أو "الهجرة"، وهي قضايا غالباً ما تتم مناقشتها بصورة منفصلة على المستوى الدولي، على الرغم من أنها مترابطة ومتداخلة بالنسبة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

لذا فإن نهج الصندوق في تجهيز البرامج سيستمر في كونه شمولياً، لأننا لن ننظر لتغير المناخ بصورة منفصلة وإنما سنقوم بتقدير المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ في إطار إنمائي أوسع يتضمن القضايا الأخرى ذات الصلة بالبيئة – مثل الضغوط السكانية أو التلوث المحلي. ويعود السبب في ذلك إلى

وتقوم مشاريع الصندوق أصلاً بالتطرق للتخفيف من آثار تغير المناخ بأسلوب غير مباشر من خلال إعادة التشجير وتحسين ممارسات استخدام الأراضي وإدارتها، ومن الأدلة على ذلك:

- تنفيذ ما يقارب من 500 4 هكتار من نظم الحراجة الزراعية في رواندا، مما يساعد على زيادة المحاصيل ويقلل من خطر التآكل.
- المساعدة في إعادة غرس الأشجار في النيجر لمساحة تغطي حوالي 000 100 هكتار مما يسهم في استعادة خصوبة التربة وفي احتجاز الكربون.
- يعمل مشروعان يدعمهما الصندوق في الصين على الترويج للطاقة المتجددة، وهما مشروع تخفيف وطأة الفقر في غانكسي، والذي يساعد على الترويج لوحدات الكتل الحيوية الأسرية التي تحول النفايات البشرية والروث الحيواني إلى غاز حيوي يتم استخدامه للإنارة والطبخ في المناطق الريفية. وبحلول عام 2006 كانت حوالي 000 30 أسرة قد بنت خزانات للوقود الحيوي مما ينقذ 500 7 هكتار من الغابات كل عام. وأما برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سنجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي فإنه يعمل على مساعدة السكان الريفيين الفقراء على بناء نظم الطاقة الشمسية لتلبية احتياجاتهم من الطاقة.
- وهنالك منحتان مقدمتان للمركز العالمي للحراجة الزراعية لتطوير آليات رائدة لتقديم المكافآت لقاء الخدمات البيئية في آسيا وأفريقيا من خلال برنامج تطوير الآليات لتوفير المكافآت مقابل الخدمات البيئية لصالح فقراء المناطق المرتفعة في آسيا وبرنامج المكافآت المناصرة للفقراء مقابل الخدمات البيئية في أفريقيا.
- ويعتبر إنشاء هاضمات الغاز الحيوي على نطاق صغير، وتوفير 500 11 وحدة من المواقد الموفرة للطاقة في إريتريا مثالاً آخر على التدخلات صغيرة النطاق للتخفيف من أثر تغير المناخ.

انظر الملحق الثاني، "حافظة الصندوق / مرفق البيئة العالمية – البناء على أساس متين" لمزيد من الشرح المفصل عن البرامج التي يدعمها الصندوق ومرفق البيئة العالمية.

أسباب مفاهيمية وعملية – إذ أن تغير المناخ غالباً ما يضاعف مثل هذه المخاطر – ولأغراض تشغيلية لا يمكن تقديرها على حدة.

لا يعني تغير المناخ التخلي عن كل ما تعلمه الصندوق بشأن التنمية الريفية، ولكن وعوضاً عن ذلك علينا أن نبني على هذا التعلم. فالكثير من برامج الصندوق قد تم تصميمها بصورة ضمنية أو صريحة لزيادة تصدي أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات الفقيرة للصدمات – والعديد من هذه الصدمات تتعلق بالطقس. وتتطلب الاستجابة المتسقة لتغير المناخ استمرار التركيز، على سبيل المثال، على التنمية التي تقودها البلدان، وعلى الوعي بقضايا التمايز بين الجنسين، واستهداف السكان الريفيين الفقراء، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتطرق لمسألة حيازة الأراضي، وتحسين أسواق الائتمان، وتعزيز جودة التسيير محلياً ووطنياً، وزيادة الإنتاجية، كما أنه يبقى من الضروري الاعتراف بأهمية المعارف التي يمتلكها المزارعون التقليديون والشعوب الأصلية في التطرق لقضايا مثل الاختلافات الكبيرة في المناخ، والفوارق بين معارف النساء والرجال، وأدوارهما في الاستجابة لتغير المناخ.

وبإمكان عملية التنمية الريفية والزراعية الشاملة بحد ذاتها أن تبني على تصدي السكان الريفيين الفقراء نساءً ورجالاً لتغير المناخ. وتبقى حافظة الصندوق الموجودة والمتزايدة من الدعم لبناء الإنتاجية الزراعية، ولإضافة القيمة، وللأسواق وللبنى الأساسية الريفية غاية في الأهمية. ويمكن للاستخدام الأفضل للأراضي الأكثر إنتاجية أن يحد كذلك من الضغوط على المزارعين لممارسة النهج المكثفة التي، ومع تزايد الضغط السكاني، قد تكون أكثر عرضة للمخاطر المناخية، كما يمكن أن تكون سبباً رئيسياً من أسباب إزالة الأشجار.

ولكن هنالك إدراك متنام من قبل زبائننا والمنظمات الإنمائية لحقيقة أننا غالباً ما نغفل المخاطر – والفرص المحتملة – التي تنجم عن تغير المناخ. وقد انعكس ذلك في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق عام 2009[9] في الإطار الأوسع لإدارة البيئة والموارد الطبيعية، وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام 2006 ظهر أن ربع مشروعات البنك قد تم تقديرها على أساس أنها عرضة لمخاطر مناخية "مرتفعة"، إلا أن 2 بالمائة فقط من المشروعات حددت خطر تغير المناخ في وثائق تصميماتها. ويتطلب إيلاء اهتمام أكثر انتظاماً للمخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ في العمليات التي يدعمها الصندوق تفكيراً مطوراً وتحليلاً إضافياً مع انخراطنا مع المجتمعات الفقيرة:

- لا نستطيع بعد الآن أن نعتمد على المتوسطات التاريخية – **تغير المناخ يزيد من حجم التقلبات والمخاطر**. فعلى سبيل المثال، غدت البيانات التاريخية عن موجات الجفاف وتعاقب الفيضانات أقل فائدة أكثر فأكثر في تحديد التوجهات المستقبلية. كذلك فإن معظم المحاصيل قد تمت زراعتها حتى أقصى حدود تحملها للحرارة.
- لا بد من زيادة فهم أثر تغير المناخ على **التوجهات على الأمد الطويل**، ففي حين يتم الإحساس بالآثار بالفعل إلا أن الأسوأ سيأتي لاحقاً. بالنسبة للعديد من الأقاليم، يوفر العلم إسقاطات واضحة (مثل الجفاف في شمال أفريقيا). وغالباً ما تتجاهل تقديرات البرامج مثل هذه المخاطر المستقبلية على المشروعات. وسوف تستند برامج الصندوق من الآن وصاعداً على آخر الإسقاطات المناخية الإقليمية والقطرية لتكون على وعي بقدر ما ينجم عنها من مخاطر وفرص.
- ستكون هناك **مصادر جديدة للمخاطر** تتخطى المصادر التقليدية – مثل ارتفاع منسوب مياه البحر وأثر ذوبان الكتل الجليدية على إمدادات المياه. ويتوجب على أعمال أصحاب الحيازات الصغيرة أن تزيد من تصديها العام لكي تتحمل الصدمات غير المحددة حالياً. فالفرص الجديدة التي ستتيحها

9 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيمة عام 2008 (روما، 2009).

10 البنك الدولي، الطاقة النظيفة والتنمية: نحو إطار للاستثمار، أعد من أجل اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي ، أبريل/نيسان 2006، 120.

المكافآت لقاء الحد من الانبعاث سوف تجلب معها مخاطرها الخاصة بها – فعلى سبيل المثال، إذا ما تم استبعاد السكان الفقراء من مثل هذه الفوائد من خلال الاستبعاد الاجتماعي والقيود المفروضة على حقوق استخدام الأراضي فإن ما يسمى "سوء التأقلم" – أي تصميم المشروع الذي يضاعف من التعرض للمخاطر – سيشكل خطراً بحد ذاته (مثلاً تيسير السكن في السهول الفيضية).

- بناءً على ما ستتمخض عنه المفاوضات الدولية بشأن المناخ، فقد تتاح المزيد من **الفرص لمكافأة أنشطة الحد من الانبعاثات**. فنظم الدفع الحالية معقدة إلى حدٍ ما، وقد تبقى على هذه الحال ولكن المشاركين في التنمية الريفية بحاجة لأن يتنبهوا لأية فرصة حالية أو مستقبلية لمكافأة أصحاب الحيازات الصغيرة على الفوائد التي ينتجونها لتخفيف أثر تغير المناخ، بما في ذلك من خلال وصولهم إلى أسواق الكربون.[11]

ونظراً لأن الاستجابة لتغير المناخ تتطلب جهداً من جميع القطاعات، ولأنها قد تختلف من بلد إلى آخر، لن تخرج هذه الاستراتيجية بأية توصيات قطاعية محددة، إذ قد تتطلب بعض البرامج القطرية إضافة بعض العناصر، أو تغيير التركيز ضمن بعض المشروعات، وقد يتطلب بعضها الآخر إعادة التفكير بصورة كاملة في الانخراط القطاعي للصندوق أو تركيزه – فعلى سبيل المثال حيث يشكل ارتفاع منسوب مياه البحر خطراً على المناطق الساحلية، إلا أننا يمكن الخروج ببعض التعميمات المحتملة:

- على وجه العموم، من المحتمل أن ينجم عن الاستجابة لتهديدات تغير المناخ على الزراعة **دعماً أكبر لإدارة الموارد الطبيعية** – مثل برامج الحد من تدهور الأراضي، وإدارة المياه، والإدارة المجتمعية للغابات، ونظم الري الكفؤة، وتحسين إدارة المياه وحصاد المياه، والاستخدام المستدام للمياه الجوفية، وهي جميعها إجراءات تأقلم فعالة يمكن أن تساعد في بناء تصدي أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة في المناطق الجافة (الإطار 2). ويعود السبب في ذلك إلى إمكانية الإحساس بالجولة الأولى من آثار تفاوت المناخ في التغييرات التي طرأت في توفر الموارد الطبيعية. وسيتم التصدي لذلك أكثر في العمل على وضع سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية.
- تعتبر **إدارة مخاطر الكوارث** عنصراً رئيسياً في بناء التصدي لتغير المناخ، ومن هنا فمن المحتمل زيادة أهمية منع الكوارث والتعافي منها – على سبيل المثال: إدارة مخاطر الفيضانات والجفاف، والاستجابة للطوارئ، وإعادة تأهيل البنى الأساسية الريفية المتضررة والقدرات الزراعية.
- فيما يتعدى القطاعات، هنالك استخدام أكبر **للأدوات والنهج الجديدة**. وهنالك مجال لتحسين صلة وجودة المعلومات المتعلقة بالمناخ المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة. إذ يتم تعديل برامج الخدمات المالية، مثل التأمين الصغري، لإدراج مخاطر تغير المناخ، بما فيها التأمين حسب مؤشرات الطقس الذي يمكن تحمل تكاليفه والذي يمكن أن يساعد الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية على تحسين أمنها المالي وحماية سبل رزقها في حال وقوع حالات جوية متطرفة أو كوارث طبيعية. وتستخدم تقنيات وضع خرائط الضعف[12] والتشاركية لتحسين جهود التأقلم المجتمعية. وتتم تجربة تقنيات جديدة أو توسيع نطاقها للمساعدة في بناء القدرات على التصدي (مثل مد أنابيب محددة للري تمكّن من استخدام المياه العادمة والمياه المالحة لأغراض الري). وترد في الإطار 2 التعديلات المحتملة على الممارسات الزراعية.
- بناءً على زيادة تطوير أسواق الكربون، قد تتوفر استثمارات أكبر **لمساعدة الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة – بما فيهم النساء والشعوب الأصلية – للوصول إلى حوافز الحد من الانبعاثات مثل أسواق الكربون الرسمية أو الطوعية**.

11 كمثال على التعاون المحتمل في الآليات المناصرة للفقراء، سوف يدعم الصندوق برنامجاً وطنياً رائداً في إكوادور (Sociobosque) لمكافأة السكان الريفيين الفقراء على صون الغابات والحد من الانبعاثات.

12 انظر على سبيل المثال أداة دعم القرار (أداة كشف المخاطر المجتمعية، التأقلم وسبل كسب العيش). نظم الصندوق تدريباً بهذا الشأن في إطار مشروع CLIMTRAIN وتم استخدام هذه الأداة للقيام باستعراض للتأقلم في ثلاثة مشروعات جارية للصندوق في البرازيل وكينيا ومنغوليا.

وسيتم تقييم هذه الاستثمارات كغيرها من أنشطة إنشاء الأسواق. ويمكن للاستثمارات في أنشطة الحد من الانبعاثات أن تنجح فقط عندما تؤدي إلى مدفوعات لتنويع مصادر دخل السكان الفقراء، أو عندما تؤدي إلى نتيجة "يكسب منها الجميع" – أي بمعنى أنها ستتم على أي حال لأنها تفيد المجتمع ككل حتى ولو لم تكن تتضمن أية مكافآت محددة للحد من الانبعاثات. وعلى سبيل المثال، فإن الإدارة المستدامة للغابات، كنهج يشمل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يوفر فرص للحد من إزالة الأشجار وزيادة حجز الكربون.

الإطار 2 أمثلة تقنية عن التأقلم مع تغير المناخ وتخفيف تأثيره على الزراعة

القضية	النشاط
إدارة المحاصيل	تطبيق زراعة الصون – والتخفيف إلى أدنى حد ممكن من الإخلال بالتربة مترافقاً مع صون غطاء التربة على مدار السنة زائد تدوير المحاصيل. ويستحسن أن يكون ذلك بإدراج بعض المحاصيل البقولية لتعزيز النتروجين في التربة. تبني محاصيل جديدة، وتدوير المحاصيل و/أو الأصناف المحصولية، وتعديل أوقات الزرع/الحصاد، وإدخال النظم المتكاملة لإدارة خصوبة التربة التي تراعي الاحتياجات التغذوية للمحاصيل دون تلويث البيئة والممارسات المتكاملة لإدارة المياه.
إدارة المراعي	إدارة نظم الرعي والكثافة الرعوية وإدارة الحرائق وإعادة إحياء المراعي.
إدارة الثروة الحيوانية	تعديل تركيبة القطعان: تنويع الفصائل/السلالات، ومواءمة ممارسات إدارة الرعي مع زيادة كربون التربة. الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الحيوانات من خلال تحسين التغذية الحيوانية، وانتقاء السلالات وإدارة الروث.
إعادة إحياء الأراضي المتدهورة ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية	تطبيق السيطرة على التآكل، وصون التربة والمياه، والتعديلات العضوية، ونظم المحاصيل المعمرة أو عميقة الجذور. تحسين التربة والأراضي، بما في ذلك الصرف وإزالة التملح، وإضافة الجبس لإعادة إحياء الترب الملحية الصودية.
إدارة المناطق الساحلية ومصايد الأسماك	الترويج لتقنيات الصيد غير المدمرة للإبقاء على صمود النظم الإيكولوجية البحرية وتربية الأسماك في المناطق التي شكلها ارتفاع مستويات المياه. تطبيق احتجاز الكربون في مزارع المانغروف، وتربية الطحالب البحرية والأعشاب البحرية لاستعمالها كغذاء وكوقود حيوي.
الطاقة الحيوية	استخدام مخلفات المحاصيل السلولوزية (مثل عشبة السويتش جراس)، أو المحاصيل غير الغذائية المنتجة للوقود الحيوي (مثل الجاتروفا والبونغاميا)، ومحاصيل الوقود الحيوي ثنائية المنفعة (مثل قصب السكر، والذرة الحلوة، والكاسافا) والغاز الحيوي إلى آخره.
الجاهزية للكوارث	تحسين إدارة المخاطر والاستعداد لها – مثل نظم الإنذار الجوية الزراعية، وخطط الطوارئ لمواجهة أزمات الجفاف، والاستجابة للفيضانات، ورفع مستوى الوعي، والتأمين على المخاطر حسب مؤشرات الطقس.



© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ بينديك ويجيرز

3

تعظيم أثر الصندوق على الفقر الريفي في مناخ متغير

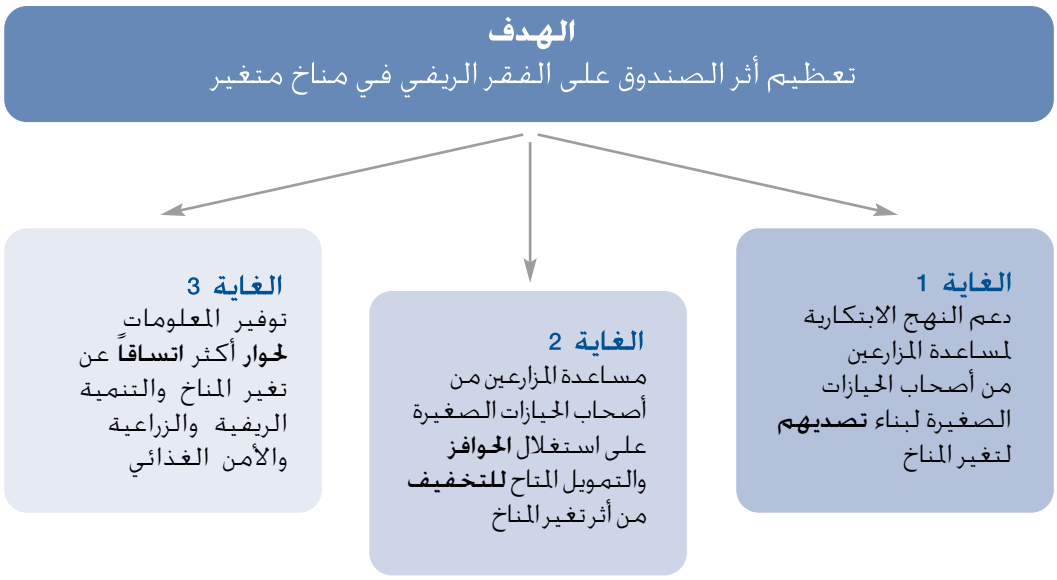
هدف الاستراتيجية وغايتها ومخرجها

يعتبر تغير المناخ قضية مواضيعية متشعبة تعمل على تغيير الإطار المالي والسياسي والمادي لعمليات الصندوق. فمهمة الصندوق الحالية وميزته النسبية في العمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة يجبرنا على الاستجابة لتغير المناخ بصورة متوازية مع، وبالإضافة إلى، جملة من التحديات الإنمائية الأخرى. ويقوم الصندوق بالكثير ولكن باستطاعته أن يفعل المزيد. وبالتالي فإن هدف استراتيجية تغير المناخ هي تعظيم أثر الصندوق على الفقر الريفي في مناخ متغير.

ويمثل الشكل 1 الهدف وثلاثة بيانات عن الغاية. المخرج الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو جعل الصندوق "ذكياً مناخياً". وكما ذكر أعلاه، فإن تغير المناخ هو موضوع يتخلل جميع ما يقوم به الصندوق من أنشطة، وبالتالي لا يمكن التطرق إليه من خلال جملة منفصلة من الأنشطة. إذ لا يمكن أن يكون تغير المناخ مجرد زيادة، ولا أن ينظر إليه كقطاع منفصل، أو كإضافة اختيارية. ويتمثل نهج هذه الاستراتيجية في المساعدة على ضمان إدراج تغير المناخ بصورة منتظمة مع غيره من المخاطر والمواضيع في البرامج والسياسات والأنشطة الجوهرية للصندوق.

ولا يمكن للصندوق ولا يتوجب عليه أن يعمل بمفرده على جوانب تغير المناخ في التنمية الزراعية. إذ أن عمق واتساع التهديدات المناخية يعني أن على جميع المنظمات الدولية الرئيسية أن تنظر كيف يمكن لها أن تساعد. ويتضمن ذلك جملة واسعة من الشراكات بالنسبة للصندوق: مع الحكومات الوطنية ومع منظومة الأمم المتحدة (بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق البيئة العالمية، ومجتمع المانحين، وغيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، والمجتمع المدني الدولي والقطاع

الشكل 1 هدف وغاية الاستراتيجية



الخاص، وبخاصة المزارعين ومنظمات المنتجين الريفيين. وسيرتكز خيار الصندوق في الشراكات على ما سيخلف أكبر فرق بالنسبة لزبائننا.

ويعني جعل الصندوق ذكياً مناخياً أن ينعكس تغير المناخ بصورة كافية في نهجنا المتعلقة بالعمليات والمعرفة والابتكار واستقطاب التأييد وتعبئة الموارد والتنظيم.

العمليات

سيقوم الصندوق ببناء قدرات برامجه القطرية حتى تلبي بصورة أكثر انتظاماً طلبات زبائنه المتزايدة على المساعدة والابتكارات في مضمار تغير المناخ، مما يعني تمكين تغير المناخ كجزء من وسائلنا المستخدمة في المراحل الباكرة من تصميم البرامج والمشروعات القطرية عوضاً عن اتباع نهج يطغى فيه الامتثال في المراحل النهائية من الموافقة على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج والمشروعات. ومن حيث التوجه العام، سيندرج المناخ والبيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بصورة تامة في التحليلات والأهداف المندرجة في الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق.

الشكل 2 شراكات الصندوق بشأن المناخ



© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ دايفد روز

على المستوى القطري

- أصحاب المصلحة الوطنية، بما فيهم الحكومات المركزية والمؤسسات المحلية والمنظمات المجتمعية
- التنسيق مع مجتمع الجهات المانحة (الثنائية ومتعددة الأطراف)

المعرفة والابتكار واستقطاب التأييد

- منظمة الأمم المتحدة
- منظمات المزارعين، مجموعات السكان الأصليين، المجتمع المدني الدولي
- مراكز البحوث والتفكير
- مجتمع الجهات المانحة (مثل المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية)
- المؤسسات المالية الدولية

تعبئة الموارد

- مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك حساب أمانة مرفق البيئة العالمية وأموال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي يديرها مرفق البيئة العالمية
- صندوق التأقلم مع تغير المناخ
- القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة
- الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية

وسيستخدم الصندوق الشراكات الرئيسية في الميدان مثل المنظمات المجتمعية ومنظمات المزارعين والمنظمات النسوية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية والعامة، بما في ذلك وزارات الزراعة. ويكمن هدف الصندوق في تمكين المجتمعات المحلية ومؤسساتها من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة بتغير المناخ وبناء قدراتها على التصدي مستعينة في ذلك بتجاربها الذاتية وبتجارب غيرها. وسيستثمر الصندوق حضوره القطري المتنامي في المشاركة الحثيثة، حيثما كان ذلك ملائماً، في جهود التنسيق في مضمار المناخ والبيئة على الصعيد القطري، عاملاً في تعاون وثيق مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف ومستفيداً، عند الاقتضاء، ممّا لدى المنظمات الشريكة من قدرات.

الاستراتيجيات القطرية

ما فتئت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تعبر عن منحى جديد في التفكير عن كيف أخذ تغير المناخ يُغيِّر معالم سياق التنمية لدى شركاء الصندوق. بيد أن بوسعنا أن نمضي أبعد من ذلك في التحقق من توافر الخبرة لتحقيق ذلك الغرض بصورة منتظمة.

وتتمثل الأسئلة المحتملة التي ينبغي النظر فيها في تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في ما يلي: (1) ما هي أحدث التقديرات المتاحة عن أوجه تأثير المناخ على السكان الريفيين الفقراء – لا سيما على المجتمعات المحلية الشريكة للصندوق وذلك باستخدام الآثار المصنفة (على سبيل المثال بيانات الأثر المصنفة حسب الجنس، إن وُجدت)؛ (2) كيف يمكن للخطط الوطنية بشأن الفقر وتغير المناخ أن توجه اختيار الاستثمارات؛ (3) هل توجد تقديرات كلية عن المخاطر المنبثقة عن تغير المناخ على الحافظة الحالية والمخطط لها؛ (4) هل ثمة مجالات لدعم محتمل من الصندوق يُسفر عن مكافأة أصحاب الحيازات الصغيرة على أنشطة التخفيف التي يقومون بها؛ (5) ما هي تجربة الصندوق السابقة والميزة النسبية والقيمة المضافة من الأنشطة ذات الصلة بالمناخ في القطر المعني وفرص توسيع نطاقها؛ (6) ما هي الأنشطة ذات الصلة بالمناخ التي يمكن إدراجها في المشروعات التي يدعمها الصندوق وفي المشورة السياساتية.

كيف سيحقق الصندوق هذه الأهداف؟

- تعزيز استعراض أنشطة إدارة الموارد الطبيعية في البرامج القطرية والإقليمية التي يمكن استخلاص دروس منها وتوسيع نطاقها؛
- زيادة قدرات الخبرة في مضماري المناخ والبيئة على المشاركة المعزّزة والمنتظمة في فرق إدارة البرامج القطرية والبعثات؛
- تجذير إدماج تحليلات المناخ في وسائل التقدير البيئي والاجتماعي – على سبيل المثال توسيع نطاق التحليل بحيث يتناول قضايا المناخ تناولاً أكثر اكتمالاً. وسيكون ذلك رافداً لأية تعزيزات محتملة لإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في سياستنا بشأن إدارة البيئة والموارد الطبيعية؛
- إدراج المعرفة المستجدة عن تغير المناخ في استعراضات منتصف المدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛
- تضمين مخاطر تغير المناخ والفرص التي يتيحها في التنقيحات اللاحقة للمبادئ التوجيهية لصياغة برامج الفرص الاستراتيجية الوطنية المستندة إلى النتائج.

تصميم المشروعات وتنفيذها

وعلى نفس المنوال، أصبح تغير المناخ يحتل موقعاً متنامياً في تحليلات الغرض والمخاطر في المشروعات الجديدة. وثمّة فرصة سانحة أخرى لتقديم مزيد من الدعم حتى يتم ذلك بانتظام ويتسنى الاستفادة من المعارف والدراية التقنية المتاحة على النحو الأمثل.

وتكمن أولويتنا في التحقق من أن يستند تحديد المشروعات وتصميمها (بما في ذلك ضمان الجودة) وتنفيذها إلى فهم تغير المناخ في سياق محلي وكيف يؤثر على فئات مختلفة من السكان الريفيين الفقراء وعلى النساء قياساً بالرجال. وعوضاً عن إفراد معاملة خاصة لتغير المناخ، يستدعي ذلك إدراجه ضمن مخاطر المشروع وفرصه الأخرى ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بالتهديدات البيئية. وقد يستلزم الأمر

التواصل مع المجتمعات المحلية لتقدير مخاطر المناخ عليها وعلى نجاح المشروع (وتبعاته المالية) ومن ثمَّ العمل مع هذه المجتمعات بغية تحديد وتحليل تصاميم المشروعات أو النُهج البديلة الكفيلة بتقليل هذه المخاطر أو إزالتها. وتوجد الآن طائفة واسعة النطاق من الوسائل والنُهج الجديدة التي تساعد في إجراء هذا التقدير. ويمكن أن تدعم منح الصندوق الابتكارات وأنشطة بناء القدرات في هذا المضمار.

كيف سيحقق الصندوق ذلك؟

- تعميق معرفة الموظفين ومراعاتهم لدور قضايا تغير المناخ في مهمة الصندوق وإلمامهم بالتجارب والوسائل العملية لإدراج تغير المناخ في البرامج والمشروعات القطرية والإقليمية؛
- زيادة مشاركة الخبرة في مضمار المناخ والبيئة على نحوٍ منتظم ومعزّز في الحوار القطري عبر فرق إدارة البرامج القطرية والبعثات؛
- استنباط أدوات جديدة – يجرى إعداد وسيلة تتعلق بمخاطر المناخ لتمحيص برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات وإيلاء مزيد من الاهتمام لتغير المناخ في تقديرات الأثر البيئي والاجتماعي؛
- تقاسم المعرفة داخلياً عن السبل الكفيلة بإدماج مخاطر تغير المناخ والفرص المنبثقة عنه في تصميم المشروعات – على سبيل المثال، قد تكون هناك فرص أكبر لتضمين مسائل تغير المناخ (مخاطر المناخ والآثار الناجمة عن تدابير التصدي وما تنطوي عليه الأنشطة الزراعية من قدرات تقنية واقتصادية في مضمار التخفيف من آثار تغير المناخ، وخلاف ذلك) في التحليلات الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والمالية؛
- تنفيذ عملية تعزيز الجودة: يتم تقييم المشروعات في إطار عدد من عوامل النجاح الرئيسية التي تتضمن سؤالاً عن تعرض السكان الريفيين الفقراء الذين تعتمد سبل عيشهم على الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية للصدمات المناخية؛
- إدماج المسائل ذات الصلة بالمناخ بالقدر الملائم في رصد المشروعات وتقييمها وفي نظم إدارة المعرفة واستعراضات منتصف المدة والإشراف وتقارير حالة المشروعات. وسيسهل هذا الأمر إدراج هذه العناصر، حيثما كان ذلك ملائماً، في تصميم المشرعات الأصلي.

المعرفة والابتكار واستقطاب التأييد

يندرج تقاسم المعرفة والابتكار في أنشطة الصندوق الرئيسية. واتساقاً مع إستراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة، سيتم تقاسم الدروس المستخلصة من الميدان والابتكارات الميدانية داخل المنظمة بأسرها وخارجها. ويجب تعميم وتوسيع نطاق التجارب الفردية للبلدان سعياً لتطبيقها في سائر برامج الصندوق، وكذلك الاستفادة من الدروس المستخلصة من حافظة منح البحوث في الصندوق. وثمة حاجة ماسة للاستفادة من معرفة الآخرين وتجاربهم، بما في ذلك نظم المعرفة لدى السكان الأصليين ومراكز البحوث الدولية – بما سيستدعي إدخال ابتكارات في إدارة المعرفة في الصندوق وفي النُهج المتبعة حيال الشراكات.

وسيواصل الصندوق إعلاء مكانة زراعة الحيازات الصغيرة في المناقشات الدولية لسياسات تغير المناخ، ساعياً في الوقت نفسه لأن تولي المناقشات بشأن الزراعة مزيداً من الاهتمام لتغير المناخ. ويتسم هذا الجهد في مضمار التواصل والمشاركة بتركز شديد نظراً لقدرات الموظفين اللازمة لإدارة مهمة الصندوق التشغيلية في الميدان. وفي عام 2009، حقق الصندوق تقدماً، بالتعاون مع المنتدى العالمي

للمانحين من أجل التنمية الريفية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمات المزارعين وجهات أخرى، في الحث على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للزراعة في المفاوضات بشأن المناخ – وتولي مسودات نصوص المفاوضات في الوقت الراهن مزيداً من الاهتمام للزراعة ولفرص إعداد برنامج عمل تقني في المستقبل. وأثناء اجتماعات التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأنشطة الاتصالات في عام 2009، حثت عدة أنشطة جانبية شارك الصندوق في رعايتها المتفاوضين بشأن المناخ والجمهور على التفكير في التدابير الملموسة في المفاوضات التي تكتسي أهمية قصوى لدى أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتشمل المخرجات الأساسية ما يلي:

- تدابير جديدة للاستفادة من الخبرة لدى جهات خارجية: استكشاف ترتيبات جديدة لمركز/مراكز الموارد مع منظمات أو مجموعات مرموقة لإسداء المشورة المتخصصة، عند الحاجة، في إعداد البرامج وتدريب الموظفين (على سبيل المثال، عقد شراكة مع صندوق الكربون الحيوي التابع للبنك الدولي (انظر الفقرة 36)؛
- دعم الشعب الإقليمية وجهات التنسيق التقني في الصندوق مثل شعبة البيئة والمناخ الجديدة في إعداد شبكة داخلية عن المناخ والبيئة لتشاطر المعرفة وتنسيق جهود الصندوق؛
- تقاسم المعرفة والتعلّم بصورة منتظمة بشأن تغير المناخ في نطاق البرامج القطرية، لا سيما من حيث التجارب الميدانية والتدريب المناسب للموظفين؛
- إعداد دلائل إرشادية مواضيعية، ومذكرات تعلّم، وحالات دراسة ودراسات قطرية موجزة ذات صلة بتغير المناخ ودراسات استشرافية إقليمية عن تغير المناخ تكون رافداً للبرامج القطرية؛
- مواصلة الاستفادة من منح البحوث القطرية والعالمية لدعم استحداث وتطوير التقانات الملائمة التي تستثمر نظم المعرفة المحلية وإثرائها بأفضل خيارات العلوم المعتمدة المتاحة؛
- مواصلة استخلاص الدروس من عمليات تقييم أعمال الصندوق ذات الصلة بالمناخ والبيئة.

شراكات المعرفة والابتكار واستقطاب التأييد الرئيسية:

- منظمات المزارعين والسكان الأصليون والمجتمع المدني الدولي: منظمات المنتجين الريفيين ومنظمات المجتمع المحلي شركاء مهمون، لا سيما في مضمار استقطاب التأييد في مجال تغير المناخ. وباستثمار العلاقات الحالية مع منظمات مثل الصندوق العالمي للطبيعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ومنظمات المنتجين المشاركة في منتدى المزارعين، سيعزز الصندوق تعاونه مع المجموعات المناسبة لإعلاء صوت مزارعي الحيازات الصغيرة وتسليط الأضواء على ما ينتابهم من شواغل.
- أسرة الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها: سيواصل الصندوق مشاركته في الجهود المنسقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى:

  1. عبر التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والذي سيظل يحظى بالأولوية على نحو ما حدده اجتماع رؤساء الوكالات الثلاثة في سبتمبر/أيلول 2009.[13] ويعمل الصندوق أصلاً في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة في الجوانب التقنية للتخفيف من آثار تغير المناخ (مثلاً اختبار وسيلة الإدارة المسبقة لتوازن الكربون) وفي أنشطة استقطاب التأييد العامة، ومع برنامج الأغذية العالمي في برنامج للتأمين ضد مخاطر الطقس في الصين. وفضلاً عن ذلك، شرعت هذه الوكالات في شراكة تعاونية عن إدارة مخاطر الكوارث ترمي إلى

13 "اتجاهات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها" وثيقة أعدت لاستعراض المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين، 14–15 سبتمبر/أيلول 2009.

إدماج هذه الإدارة في التنمية الريفية وتخطيط القطاع الزراعي، بما في ذلك طائفة من الخدمات والمنتجات المالية الريفية تتعلق بتدابير اتقاء المخاطر. وسيواصل الصندوق تمتين هذه الجهود التعاونية مستعيناً بقدر أكبر من قدرات التحليل لدى منظمة الأغذية والزراعة – نظراً لأثر تغير المناخ على الكوارث وقابلية التعرض – ومع برنامج الأغذية العالمي في أنشطة التأهب للكوارث والإغاثة والإنعاش المبكر. وسيواصل الصندوق العمل أيضاً مع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تعزيز قدرة البلدان على مواجهة تهديد التصحر؛

2. عبر فريق العمل بشأن تغير المناخ التابع للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين، دعماً لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي إنجاز المنتجات المشتركة؛[14]
3. من خلال عملنا مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا سيما في المسائل التقنية ذات الصلة بالتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الزراعة وبشأن مبادرات مثل برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه.[15] وسيكون هدف الصندوق الرئيسي زيادة الاهتمام باحتياجات مزارعي الحيازات الصغيرة وشواغلهم في الاتفاق العالمي بشأن المناخ لمرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو ومواصلة دعم تنفيذ الاتفاقية بانجاز برامج محددة في برامج العمل الوطنية للتكيف.

- الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إحدى شركاء الصندوق الرئيسيين في مضمار البحوث. ويتيح برنامج التحدي العشري بشأن تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي الذي بدأ العمل فيه في الآونة الأخيرة فرصاً جديدة للتفاعل مع الجماعة الاستشارية في بحوث تغير المناخ. وسيربط الصندوق أنشطته أيضاً بمبادرات أخرى ناشئة مجدية لمجموعته المستهدفة مثل التحالف العالمي للبحوث الزراعية وغازات الدفيئة.
- المؤسسات المالية الدولية: سيزيد الصندوق، بصفته مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مشاركته مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى وتقاسم المعرفة معها. والصندوق أصلاً عضو نشط في فريق العمل بشأن البيئة التابع للمؤسسات المالية متعددة الأطراف الذي أحرز تقدماً كبيراً في تنسيق النهج الذي تتبعه هذه المؤسسات حيال المسائل البيئية، لا سيما من حيث تقدير الأثر البيئي. وسيتعاون الصندوق أيضاً مع صناديق الاستثمار بشأن المناخ ويستفيد من تجربتها وبوجه خاص البرنامج النموذجي للصمود أمام تغير المناخ وبرنامج الاستثمار في الغابات.
- مجتمع المانحين: تتيح عضوية المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية مجالاً للاضطلاع بأنشطة منسقة في مضمار تغير المناخ في إطار الجهات المانحة. وسيواصل الصندوق المشاركة في إعداد نهج منسق بين المانحين حيال التخفيف والتكيف الزراعي، مستثمراً في ذلك مشاركته الحالية والمستمرة في المنتدى.

14 في عام 2009 انخرطت منظومة الأمم المتحدة مجتمعة في عدة مبادرات وأدوات مشتركة مثل ورقة مشتركة عن التكيف قدمت في الدورة 15 لمؤتمر الأطراف ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي شارك فيه الصندوق عبر التدريب الداخلي على تغير المناخ (أي مشروع CLIMTRAIN).

15 التحق الصندوق في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 ببرنامج عمل نيروبي المتعلق بآثار تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويستهدف هذا البرنامج مساعدة البلدان على تحسين فهمها وتقديرها لآثار تغير المناخ واتخاذ قرارات مستنيرة عن تدابير وأنشطة التكيف العملية.

تعبئة الموارد

يتسبب تغير المناخ في ازدياد تكلفة التنمية كما أن الاستجابة الدولية أضفت مزيداً من التعقيد على تزويد البلدان النامية بالتمويل العام الدولي. وأصبح تغير المناخ حافزاً أكثر أهمية لتقديم الدعم المالي الدولي. وقد تم التعهد بالتزامات لا يستهان بها كجزء من اتفاق كوبنهاغن (انظر الفقرة 11). وفي ضوء تطور المفاوضات بشأن المناخ، سيواصل الصندوق استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دوره بالتآزر مع الوكالات الأخرى في إتاحة قسط أوفر من المساعدات المالية يتم تكييفه وفق قدرتنا على الإنجاز ويكون متسقاً مع برامجنا الأساسية ومهمتنا. وأصبح جلياً أن التكيف مع تغير المناخ سيكون عنصراً مهماً في تمويل تغير المناخ وهو أمر يتسق تمام الاتساق مع مهمة الصندوق الأساسية.

واستناداً إلى هذا المبدأ المستمد من الاستراتيجية والرامي إلى إدماج تغير المناخ في الصندوق برمته، سينصب تركيزنا، في المقام الأول، على جعل حافظة الصندوق الآخذة في التوسع ذكية مناخياً. وستُستخدم أموال إضافية لتجذير إدماج تغير المناخ في برامجنا الرئيسية. وستغطي هذه الأموال التكاليف الإضافية للاستثمارات في المشروعات الذكية مناخياً والمساعدة التقنية وتتيح استنباط نهج جديدة تكون أكثر ابتكاراً لمعالجة تهديدات المناخ واغتنام الفرص التي يتيحها.

شراكات تعبئة الموارد الرئيسية:

- مرفق البيئة العالمية: يمثل مرفق البيئة العالمية، بحكم كونه الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، شريكاً استراتيجياً رئيسياً يتجاوز دوره تعبئة الموارد ليشمل إدارة المعرفة. وبفضل الشراكة مع مرفق البيئة العالمية، تمكّن الصندوق من تعميق انخراطه وتعاونه مع وكالات أخرى منتمية إلى هذا المرفق.[16] وفي ما يخص الصندوق، يدير مرفق البيئة العالمية والصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ. ويبلغ حجم حافظة الصندوق في مرفق البيئة العالمية قرابة 100 مليون دولار أمريكي مع تمويل مشترك يبلغ نحو 370 مليون دولار أمريكي من المشروعات التي يدعمها الصندوق. وسيواصل الصندوق العمل مع مرفق البيئة العالمية من خلال ما يلي:

  1. التجديد الخامس لموارد الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية: يسعى الصندوق لزيادة استخدامنا موارد مرفق البيئة العالمية بقدر كبير في التجديد المقبل لموارد المرفق للفترة 2010–2014. وسيكون النجاح رهيناً إلى حدٍ ما بحجم التجديد المقبل للموارد والإصلاحات الجارية لدورة المشروعات والنهج البرامجية. وللصندوق أنشطة في أربعة مجالات من مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية الستة: تدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، وتغير المناخ. وسيتيح استقرار تجديد موارد مرفق البيئة العالمية أو زيادتها فرصة للصندوق ليواصل زيادة حصته في حافظة هذا المرفق التي لا تزال صغيرة الحجم (2.9 في المائة للتجديد الرابع لموارد مرفق البيئة العالمية). وستسهل الجهود التي يبذلها مرفق البيئة العالمية في الوقت الراهن لتبسيط دورة المشروعات إدماج تمويل المرفق في حافظة الصندوق الشاملة. وستظل هذه الموارد تُستخدم لتعبئة استثمارات الصندوق استناداً إلى معدلنا لتعبئة الموارد للتجديد الرابع لموارد مرفق البيئة العالمية البالغ 1:4.
  2. الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ اللذان يديرهما مرفق البيئة العالمية والتابعان لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: رهناً بتجديد موارد هذين الصندوقين، سيهدف الصندوق، خلال السنوات الأربع المقبلة، إلى إحداث زيادة كبيرة في المشروعات المرتقبة في إطار الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً/الصندوق الخاص بتغير المناخ بإضافة مشروعات مبتكرة تساعد المجتمعات المحلية الريفية على تحمل ما يلقيه تغير المناخ من تكاليف إضافية على كاهل جهودها الإنمائية.
- صندوق التكيّف:[17] قدم الصندوق طلباً ليكون هيئة منفذة متعددة الأطراف لصندوق التكيف تمول مشروعات وبرامج تكيف عملية في البلدان

16 مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

17 أنشأت الأطراف في بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صندوق التكيف. ويقوم مرفق البيئة العالمية باستضافته.

النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو. وتوضع الآن اللمسات الأخيرة على تفاصيل الاستفادة من هذا الصندوق وأولوياته. وستكون الموارد المتاحة رهينة بما يطرأ من مستجدات في سوق الكربون.

- قطاع الشركات الخاصة والمؤسسات: سيكون القطاع الخاص في نهاية المطاف محرك الاستثمارات الموجهة إلى تغير المناخ. وسيستكشف الصندوق مزيداً من فرص زيادة التعاون مع المؤسسات الخاصة، مستثمراً في ذلك شراكته الناجحة مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس في مضمار التأمين المتعلق بالطقس في الصين.
- مكافآت تخفيض الانبعاثات: سيطور الصندوق شراكته مع صندوق الكربون الحيوي الذي يديره البنك الدولي في شريحته الثالثة ذات الصلة بالزراعة (التي سيتم الالتزام بها بحلول عام 2012) لعرض مشروعات تقوم بنجاح باحتجاز الكربون أو الاحتفاظ به في الغابات والنظم الإيكولوجية الزراعية. وحيثما كان ذلك ملائماً، سيستفيد الصندوق من الخبرة بالسوق المتوافرة لدى فريق صندوق الكربون الحيوي لتقدير أنشطة تخفيض الانبعاثات المحتملة المدرة للدخل كما سيسعى إلى الحصول على استثمارات محتملة من الصندوق.
- المانحون والمؤسسات المالية الدولية: يظل الصندوق يرحب بشراكات التمويل ثنائي الأطراف لتوسيع نطاق إدماج ودعم المناخ والبيئة في الصندوق[18] – بما في ذلك تمويل الدعم التحليلي المعزّز للمتعاملين مع الصندوق وإعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج الذكية مناخياً. وسيحث الصندوق على اتباع نهج منسق في تقديم هذا الدعم من التمويل المشترك (مثل الإبلاغ المشترك ومذكرات التفاهم، وخلاف ذلك). وسيظل الصندوق يستكشف فرص التفاعل مع التحالف العالمي لتغير المناخ التابع للمفوضية الأوروبية ومع صناديق الاستثمار في المناخ التي يديرها البنك الدولي.

التنظيم

ينظر الآخرون إلى الصندوق بصفته وكالة دولية تقف "في خط المواجهة" وتصب جهودها على المشروعات والبرامج القطرية مع التركيز على النتائج المباشرة وهو أمر يفتخر الصندوق به. ومن ثم يستبطن تحويل بيانات الغايات الثلاث المذكورة آنفاً إلى نتائج ملموسة للسكان الريفيين الفقراء وتعزيز قدرة الصندوق على تقدير مخاطر المناخ ذات الصلة وتحديد فرص التخفيف والتكيف والتنفيذ والرصد بفعالية وكفاءة.

ويستدعي تحقيق النجاح على الصعيد القطري بذل جهود في المنظمة برمتها – ويشمل ذلك الرئيس والشعب الإقليمية والمكاتب القطرية وشعبة الاتصالات وإدارة المرافق. ويجب على الصندوق تعزيز قدراته بغية تقديم الدعم للشعب الإقليمية والإدارة العليا في تحقيق أهداف الصندوق في مضماري التنفيذ واستقطاب التأييد. وسيتحقق ذلك بزيادة طفيفة في عدد الموظفين الداخليين مقرونة بالتدريب وبترتيبات جديدة للاستفادة من الخبرات الخارجية وإبرام شراكات أمتن بشأن تغير المناخ.

وتتألف العناصر الرئيسية لاستجابة الصندوق التنظيمية مما يلي:

- الاستفادة بقدر أكبر من المهارات الداخلية المتاحة ومن الأفراد عبر (1) تحديد القدرات الداخلية المختصة القادرة على تنفيذ برامج عالية الجودة؛ (2) تدريب الموظفين. وسيستعين الصندوق بالخبرة المستمدة من مشروع CLIMTRAIN[19] في تصميم برنامج تدريب إلكتروني في مجالي تغير المناخ والتنمية الريفية؛

18 مثلما في حالة إثيوبيا، حيث تدعم إسبانيا أنشطة إضافية للتكيف مع تغير المناخ في مشروع مشترك بين الصندوق ومرفق البيئة العالمية.

19 www.ifad.org/climate/climtrain/.

- إنشاء هيكل تنظيمي جديد يتصف بمزيد من الخبرة بالمناخ والبيئة: ستتقاسم شعبة جديدة هي شعبة البيئة والمناخ – في دائرة إدارة البرامج – موظفي العمليات مع الشعب الإقليمية بغية تنفيذ جدول أعمال مشترك لإدماج المناخ والبيئة في الصندوق بأسره. وستستقطب هذه الشعبة أيضاً الموظفين العاملين في مجالي المناخ والبيئة بغية (1) مواصلة إعداد مشروعات منتدى البيئة العالمية؛ (2) تقديم مزيد من الدعم للشعب الإقليمية بشأن إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج غير التابعة لمنتدى البيئة العالمية؛ (3) إدارة الابتكار والمعرفة في مجالي البيئة وتغير المناخ؛ (4) إدارة الشراكات الخارجية والمبادرات العالمية عن المناخ والبيئة؛
- ترتيبات جديدة للخبرة الخارجية؛
- إظهار قيم الوعي البيئي داخلياً: يتعهد الصندوق بأن يكون له دور استباقي في مبادرة الكربون الصفري للأمم المتحدة. ويقوم الصندوق بما عليه بهمة لتقليل أثر عملياته على البيئة إلى الحد الأدنى ولتخفيض بصمة الكربون الخاصة به. واستندت إعادة هيكلة مقر الصندوق على إنشاء مبنى مراعٍ للبيئة وذي تصميم مستدام. ويسعى الصندوق في الوقت الراهن إلى الحصول على شهادة الريادة في التصميم المراعي للطاقة والبيئة التي ستكون اعترافاً بأداء المبنى الرفيع من حيث توفير المياه وكفاءة الطاقة واختيار المواد وجودة الهواء داخل المبنى. وتسعى مجموعة طوعية مناصرة للبيئة تابعة للصندوق بهمة إلى إحداث وعي بالسلوك المراعي للبيئة داخل المنظمة. ويركز فريقا عمل، على التوالي، على السياسات في عملياتنا الميدانية وعلى تقليص بصمة الكربون إلى الصفر في مرافق الصندوق. ويعيد الصندوق النظر الآن في سياسته للسفر: وستتخذ تدابير محددة بشأن انبعاثات الكربون. وستُضمن عناصر تخفيف انبعاثات الكربون في دليل السفر الجديد.

© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ سوزان بينشيو

قياس النجاح

4

يرد في الملحق 1 إطار لنتائج وتنفيذ استراتيجية الصندوق حيال تغير المناخ. واتساقاً مع الهدف الجامع للاستراتيجية، يسعى الإطار إلى تحذير مسائل المناخ على نحو ملائم في كامل نظام الصندوق للقياس المستند إلى النتائج. وسيتم قياس نجاح الاستراتيجية، بصفته موضوعاً يتخلل سائر أعمالنا، باستخدام عدد من المؤشرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء الحافظة وتنفيذ الأنشطة. وبسبب النهج القطري المنحى الذي يتبعه الصندوق وطبيعة تغير المناخ الشاملة لعدة قطاعات، لم تستخدم مؤشرات قطاعية محددة كمؤشر دالٍ على النجاح. وستتناول سياسة إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الصندوق بمزيد من التفصيل قياس النتائج في سياق أنشطة الصندوق لإدارة الموارد الطبيعية.



© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ ناسي ماكجير

الملحق 1

إطار نتائج وتنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ

الهدف: تحقيق أقصى قدر من أثر الصندوق على الحد من الفقر الريفي في سياق مناخ متغير.

بيان المقاصد:

- دعم النُهج المبتكرة لمساعدة مزارعي الحيازات الصغيرة على بناء قدرات صمودهم أمام تغير المناخ.
- مساعدة مزارعي الحيازات الصغيرة على الاستفادة من المتاح من حوافز التخفيف والتمويل.
- إثراء حوار أكثر اتساقاً بشأن تغير المناخ والتنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي.

الناتج: أن يكون الصندوق ذكياً مناخياً

الموضوعات الاستراتيجية	أهداف الاستراتيجية	مؤشرات النواتج	معالم التنفيذ	
1. **عمليات** ذكية مناخياً	تعكس برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج مخاطر وفرص المناخ والبيئة بصورة منتظمة	• ابتداءً من نهاية 2010 تعكس جميع وثائق برامج الفرص الإستراتيجية القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي والبرامج الجديدة، بصورة منتظمة وملائمة، مخاطر وفرص المناخ والبيئة • تقارير إنجاز المشروع: زيادة نسبة المشروعات المصنفة في الفئة 4 أو أعلى بالنسبة للبيئة فوق خط الأساس البالغ 77 في المائة (2008–2009 متوسط السنتين) لمجموعة 2013–2014 • نظام إدارة النتائج والأثر: بحلول عام 2014 رفع التصنيف إلى 4.25 في مؤشرات المستوى 2 (الفعالية/الاستدامة) بالنسبة لأنشطة الموارد الطبيعية فوق خط الأساس 3.75 لعام 2009 • زيادة التصنيف المرضي في مجال الموارد الطبيعة والبيئة للمشروعات المقيمة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق • تقرير التقدير العام لفريق تعزيز الجودة يسلط الأضواء على شواغل تغير المناخ. تسجل صحائف التقدير الموجزة لفريق تعزيز الجودة تصنيف عامل نجاح رئيسي للمسائل ذات الصلة بتغير المناخ	سيشهد الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق الإدماج الكامل للمناخ والبيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في تحليلاته وأهدافه	ديسمبر/كانون الأول 2010
			تحديث صياغة برامج الفرص الإستراتيجية المستندة إلى النتائج والمبادئ التوجيهية لتعزيز الجودة لتتضمن مسائل تغير المناخ	بحلول ديسمبر/كانون الأول 2010
			تعزيز إسهامات التقدير البيئي الاجتماعي (بما في ذلك تجريب وسيلة فحص المخاطر في مبادرة تعميم الابتكار في الصندوق)	بحلول نهاية 2010
			تعزيز مشاركة الخبرة بشأن تغير المناخ في فرق إدارة البرامج القطرية والبعثات	جاري العمل فيه
			تتبع مراعاة التصميم لتغير المناخ بانتظام عند تعزيز الجودة	جاري العمل فيه

الموضوعات الاستراتيجية	أهداف الاستراتيجية	مؤشرات النواتج	معالم التنفيذ	
2. **المعرفة والابتكار واستقطاب التأييد** الذكي مناخياً	تعزيز إدارة المعرفة ذات الصلة بالمناخ داخل الصندوق وخارجه جنباً إلى جنب مع مواصلة استقطاب التأييد عالمياً ووطنياً	• إظهار القضايا الزراعية واحتياجات وشواغل السكان الريفيين الفقراء بصورة مناسبة في اتفاق ما بعد كيوتو النهائي • إصلاح آلية التنمية النظيفة لإدماج الزراعة بصورة أكبر • زيادة تواتر أنشطة الصندوق الخاصة بالمناخ • تنفيذ تدابير "اتجاهات للتعاون بين المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها" بشأن تغير المناخ • زيادة تواتر مقابلات ومنشورات وسائل إعلام الصندوق الخاصة بالمناخ	مواصلة مشاركة الصندوق الحثيثة في دعم الحوار بشأن المناخ والزراعة	جاري العمل فيه
			ترتيب جديد/ترتيبات جديدة لخدمات المعرفة مع منظمات مرموقة لإسداء المشورة المتخصصة وتدريب الموظفين	بحلول منتصف 2011
			تعزيز التعاون مع أسرة الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن تغير المناخ	جاري العمل فيه
			إنشاء شبكة الصندوق الداخلية بشأن المناخ والبيئة لكفالة تشاطر المعرفة	يونيو/حزيران 2010
			استهلال منتجات وأنشطة المعرفة/ التدريب – بما في ذلك مشروع CLIMTRAIN على شبكة الإنترنت	جاري العمل فيه
			إدراج تغير المناخ في برامج المنح	جاري العمل فيه
			المشاركة في دعم نهج متناسق للمانحين حيال تغير المناخ عبر المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية	جاري العمل فيه
			مواصلة مشاركة الصندوق الحثيثة لدعم الحوار العالمي بشأن المناخ والزراعة	جاري العمل فيه
3. **تعبئة الموارد** الذكية مناخياً	كفالة تمويل إضافي للمساعدة في الإدماج المنتظم لمخاطر وفرص المناخ في الحافظة الشاملة	• زيادة 25 في المائة على الأقل في التجديد الخامس لموارد الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية للتمويل المشترك لعمليات الصندوق خلال فترة التجديد المقبلة لموارد مرفق البيئة العالمي للفترة 2010–2014 • زيادة بنسبة 40 في المائة على الأقل في التمويل المشترك الموحد للصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ لتمويل عمليات الصندوق خلال فترة التجديد المقبلة 2010–2014 لموارد مرفق البيئة العالمية • في انتظار نتائج إصلاحات آلية التنمية النظيفة، تمويل مشروعين على الأقل للصندوق مع صندوق الكربون الحيوي بنهاية عام 2011	كفالة زيادة تمويل المنح في التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية لدعم عمليات الصندوق ذات الصلة بتغير المناخ والبيئة	من يونيو/ حزيران 2010 إلى يونيو/ حزيران 2014
			كفالة زيادة تمويل المنح من الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم عمليات الصندوق في التجديدات المقبلة لموارد الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ	من يونيو/ حزيران 2010 إلى يونيو/ حزيران 2014
			كفالة استفادة الصندوق من صندوق التكيف، مع إعداد وتنفيذ خطة التزام لمدة 5 أعوام	ابتداء من منتصف 2010
			صندوق الكربون الحيوي – استهلال المكافآت لمشروعات تخفيض انبعاثات الكربون	2011
4. **التنظيم الداخلي** الذكي مناخياً	مستويات ملائمة من الموارد وإجراءات داخلية	• توظيف 5 خبراء إضافيين في المناخ والبيئة في الصندوق بحلول يونيو/ حزيران 2011 • تقاسم (شعبة البيئة والمناخ والشعب الإقليمية) اختصاصيي البيئة والمناخ الإقليميين في ثلاث شُعب إقليمية على الأقل بحلول يونيو/حزيران 2011	إنشاء شعبة البيئة والمناخ الجديدة، مع زيادة قدرتها وتقاسم الموظفين مع الأقاليم	بحلول مارس/ آذار 2010
			حصول الصندوق على شهادة الريادة في التصميم المراعي للطاقة والبيئة	بحلول يونيو/ حزيران 2010
			تحديث دليل السفر في الصندوق ليتضمن أحكاماً محددة لخفض بصمة انبعاثات الكربون	2011

الملحق 2

حافظة الصندوق / مرفق البيئة العالمية – البناء على أساس متين

شراكة استراتيجية

يعمل الصندوق ومرفق البيئة العالمية معاً لدعم البلدان في معالجة المسائل المتشابكة المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر وتدهور البيئة وتغير المناخ، مع التركيز على احتياجات التنمية الريفية.

ويرفد الصندوق، بصفته وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المكرسة حصراً لمكافحة الفقر الريفي، هذه الشراكة بما لديه من خبرة واسعة النطاق في التنمية الريفية المستدامة والإدارة البيئية المتكاملة، فضلاً عن مواطن قوته في تحديد أوجه التآزر وفي معالجة المسائل البيئية الشاملة لقطاعات شتى.

ويمكّن هذا التحالف مع مرفق البيئة العالمية الصندوق من تعزيز إسهامه في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومن محاربة تغير المناخ وعواقبه مع تحسين ظروف عيش السكان الريفيين الفقراء.

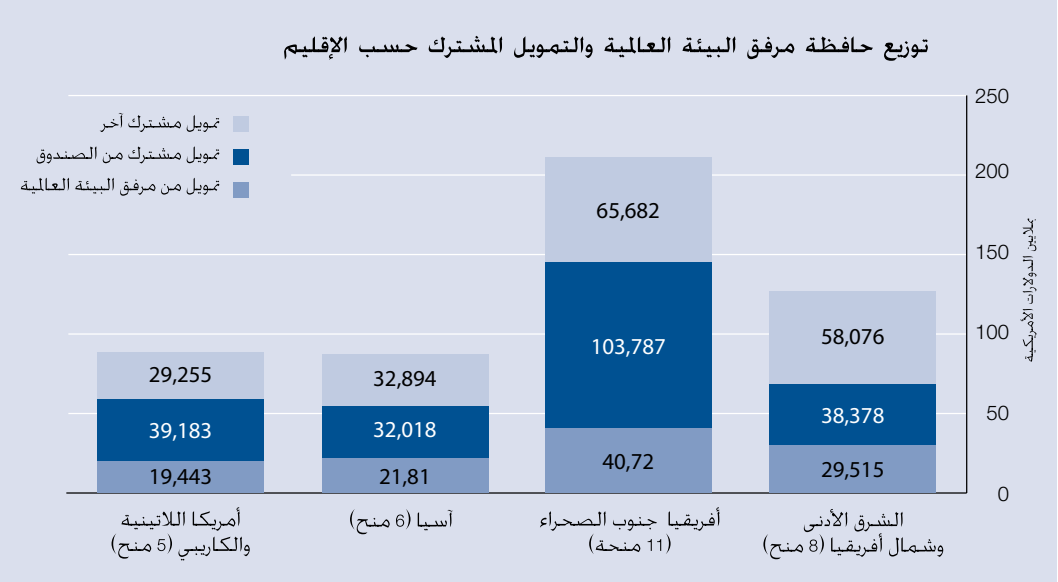
ويستثمر تحالف الصندوق مع مرفق البيئة العالمية الروابط بين الأهداف الإستراتيجية لمرفق البيئة العالمية ومشروعات الصندوق وبرامجه بحيث تعزز بعضها بعضاً. وبوسع الصندوق – كوكالة في مرفق البيئة العالمية، الحصول على الأموال في إطار الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية. ويستطيع الصندوق أيضاً الحصول على أموال تغير المناخ في إطار الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واللذين تتولى أمانة مرفق البيئة العالمية إدارتهما.

الصندوق ومرفق البيئة العالمية: مواجهة تحديات البيئة والتنمية الريفية في عالم سريع التغير

أصبح الصندوق وكالة لمرفق البيئة العالمية في عام 2001، وأنشأ في عام 2004 وحدة مخصصة لهذا الغرض في دائرته لإدارة البرامج. وخلال هذه السنوات الخمس من التعاون، كفل الصندوق حافظة منح كلية

الشكل 1 حافظة الصندوق حسب الأقاليم

(التمويل الكلي بملايين الدولارات الأمريكية)



تتألف من 30 مشروعاً تخضع لمسؤوليته المباشرة ويبلغ حجمها 111.4 مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية، ترتبط ارتباطاً مباشراً بمبلغ 399 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات (213.3 مليون دولار أمريكي من استثمارات الصندوق و185.9 مليون دولار أمريكي تمويل مشترك من شركاء آخرين. انظر الشكل 1). وتستكمل هذه المشاركة المتسمة بفعالية التكاليف وبمعدل نجاح في تعبئة الموارد آليات لضبط الجودة وإجراءات استئمانية ومعايير محكمة يطبقها الصندوق.

وظل الصندوق يعمل، منذ إنشائه، بصورة كثيفة في أراض هامشية وأنظمة إيكولوجية متدهورة وفي أوضاع ما بعد الصراعات صاباً اهتمامه على السكان الذين يعيشون في هذه النظم. واتساقاً مع هذا النهج، يُستثمر ما يقارب أربعين في المائة من منح الصندوق/مرفق البيئة العالمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتستكمل عمليات أخرى للصندوق في الزراعة والتنمية الريفية في المنطقة. وتخصص النسبة المتبقية وقدرها 60 في المائة لأفقر البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الشكل 1).

وتُنفذ معظم مشروعات الصندوق/مرفق البيئة العالمية بالتعاون مع وكالات أخرى لمرفق البيئة العالمية إما في إطار نُهج برامجية أو برامج قطرية (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) أو بالاشتراك مع وكالات أخرى (مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية).

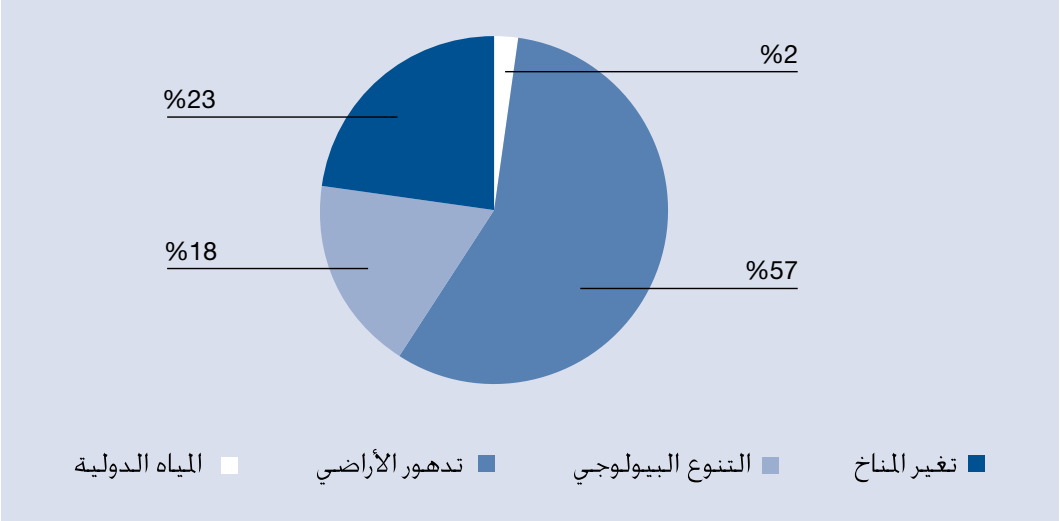
وتكمن ميزة الصندوق النسبية بالنسبة لمرفق البيئة العالمية في عمله ذي الصلة بالإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والغابات – مع السعي في الوقت نفسه لتخفيف أثر المناخ على المجتمعات الريفية الضعيفة وتعزيز قدراتها على التكيف مع الظروف المناخية المتقلبة. وتوّجه قرابة ثلاثة أرباع حافظة الصندوق/مرفق البيئة العالمية للممارسات المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية والغابات، بينما يكرس الربع المتبقي لأنشطة تغير المناخ (الشكل 2).

محاربة تدهور الأراضي

أُنشئ الصندوق استجابة لحالات الجفاف والأزمات الغذائية التي تضرر منها ملايين الناس في أفريقيا وآسيا في مطلع السبعينات. ويتسم الصندوق بميزة نسبية فريدة في دعم الإدارة المستدامة للأراضي. وبفضل سجل زاخر في مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز التنمية الريفية المستدامة والإدارة المتكاملة للأراضي، يقوم الصندوق بدور بالغ الأهمية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهو يتمتع بالاستفادة الكاملة من أموال مرفق البيئة العالمية التي تستهدف تدهور الأراضي. ويركز الصندوق اهتمامه على الحد من الفقر

الشكل 2 توزيع منح الصندوق/مرفق البيئة العالمية حسب مجالات التركيز

(التمويل الكلي بملايين الدولارات الأمريكية)



الريفي وتعزيز الأمن الغذائي للأسر وتكفل نُهجه التشاركية الموجهة للسكان وخبرته المستفيضة في العمل في الأراضي الجافة أن تحقق برامجه النتائج الميدانية القصوى.

الصندوق هو الوكالة الرئيسية في برنامج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمرفق البيئة العالمية (يبلغ التمويل الكلي من مرفق البيئة العالمية نحو 60 مليون دولار أمريكي) المصمم لتعزيز هذا النوع من إدارة الأراضي ولتحسين رفاه المجتمعات المحلية المستهدفة اقتصادياً واجتماعياً من خلال استرجاع النظم الإيكولوجية والمحافظة عليها.

للصندوق أيضاً دور رئيسي في برنامج الاستثمار الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية الموجه لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والذي يلبي حاجة المنطقة الملحّة لمعالجة تدهور الأراضي وتحسين سبل العيش التي تعول على الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. وقد عبَّأ الصندوق 100 مليون دولار أمريكي (20 بالمائة منها من منح مرفق البيئة العالمية) لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في ستة بلدان.

تعزيز إدارة الغابات واستخدام التنوع البيولوجي على نحو مستدام

من أولويات الصندوق استخدام الموارد الطبيعية استخداماً فعالاً يمكّن السكان الريفيين الفقراء من الانتفاع من هذه الأصول مع المحافظة عليها وإدارتها على نحوٍ مستدام. ولدى الصندوق خبرة مثبتة في تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة المياه عبر آليات إدارة تشاركية تشمل المناطق المحمية والمناطق العازلة. وتتضمن 40 في المائة، على وجه التقريب، من مشروعات الصندوق/مرفق البيئة العالمية تمويلاً مستمداً من مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمياه الدولية.

ولحفظ الغابات واستخدامها المستدام، بالاقتران مع نهج مناصر للفقراء بقوة، دور رئيسي في استراتيجية الصندوق نظراً لأهميتهما لدى المجتمعات المحلية الفقيرة والسكان الأصليين وارتباطهما بهم. ويعترف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010 بأهمية الإدارة المستدامة للغابات في تقليل تدهور الأراضي وفي الوقت نفسه تحسين الأمن الغذائي وإتاحة مصادر دخل بديلة للمجتمعات المحلية وصغار المزارعين. وفي هذا الصدد، يدعم الصندوق بنشاط استراتيجية مرفق البيئة العالمية للإدارة المستدامة للغابات عبر خمسة مشروعات.

مكافحة تغير المناخ

تعهد الصندوق، في إطار التجديد الرابع لموارد مرفق البيئة العالمية، بإيلاء أولوية لتغير المناخ من حيث صلته بالحد من الفقر الريفي، مع التركيز بوجه أخص على التكيف. ويدعم الصندوق، في إطار الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية، التكيف مع تغير المناخ بحسبانه مسألة شاملة لقطاعات شتى تندرج في مجالات تركيز أخرى، لاسيّما الإدارة المستدامة للأراضي، في برامج مثل برنامج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[20] وبرنامج الاستثمار الاستراتيجي. وينفذ الصندوق أيضاً، في إطار برنامج تكيف تجريبي، مشروعاً مجتمعياً لإعادة تأهيل ثلاثة نظم إيكولوجية ساحلية رئيسية – المانغروف والبرك الساحلية والكثبان الرملية– على طول ساحل سري لانكا الشرقي الذي عصفت به أمواج تسونامي. ويعزز المشروع قدرة هذه النظم على الصمود في وجه تقلبات المناخ ويقّلل من تعرض السكان لتغير المناخ.

وإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق في الوقت الراهن مع حكومات موريتانيا والسنغال وسيراليون على دعم تنفيذ أولويات برامج عمل هذه البلدان الوطنية للتكيف ذات الصلة بالزراعة وذلك من خلال الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً. وبتمويل من الصندوق الخاص لتغير المناخ، يدعم الصندوق الأردن ومنغوليا وباكستان في تنفيذ أنشطة تكيف، تتضمن نقل التكنولوجيا، في قطاعات الثروة الحيوانية والمياه وإنتاج المحاصيل.

وفي عام 2009 شرع الصندوق أيضاً في تطوير حافظته لتخفيف تأثير تغير المناخ في إطار الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية. وتركز المشروعات الثلاثة الجاري إعدادها في المكسيك والسودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية على الحث على اتباع مسار مراع للمناخ في التنمية الريفية بزيادة قدرات احتجاز الكربون الناجمة عن استخدام الأراضي وتغيير نمط استخدام الأراضي والأنشطة الحرجية في هذه البلدان.

20 الملحق الثاني، الوثيقة R.2/99/EB 2010

تعزيز التعاون في إطار التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية

تشكل الأزمة المالية واستفحال انعدام الأمن الغذائي تحديين عالميين متداخلين بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء. وأدى تقلب أسعار الأغذية في عام 2008 والأزمة الاقتصادية في عام 2009 إلى تفاقم الجوع. وحسب منظمة الأغذية والزراعة، فاق عدد من يعانون من نقص التغذية مليار شخص في عام 2009 كما أنّ أسعار الأغذية أخذت ترتفع تارة أخرى. وسيؤدي نمو السكان – والهجرة الناجمة عن الفقر وتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية – إلى أن تزداد الأزمات العالمية المتشابكة تعقيداً. والسكان الريفيون الفقراء ومزارعو الحيازات الصغيرة هم أشدّ الناس عرضة للتأثيرات المركّبة الناجمة عن هذه الأزمات العالمية، إذ أنهم يفتقرون إلى قدرات التكيف الملائمة.

ويزيد التدهور البيئي (سوء إدارة موارد الغابات والمياه والتربة) أزمة الغذاء العالمية استفحالاً، إذ يتفاقم شح الموارد وتتدهور جودتها فيلحق الضرر بسبل العيش والصحة وظروف العيش. وستزداد هذه الضغوط حدة بفعل تغير المناخ – تقلب أنماط الطقس وذوبان الكتل الجليدية والتسبب في حدوث ظواهر أشد حدة (الجفاف والعواصف، وخلافها).

وثمّة حاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لتعزيز صمود الزراعة في وجه تحديات تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية بالاقتران مع تحسين إنتاجية الزراعة على نحو مستدام لتلبية الطلب المتنامي على الأغذية.

وتساعد الشراكة مع مرفق البيئة العالمية الصندوق في أن يدمج بصورة أفضل تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية في مهمته الرئيسية وتمكّنه من العمل مع السكان الريفيين الفقراء على تحسين ظروف عيشهم. ويمكّن التعاون مع أمانة مرفق البيئة العالمية وشركاء المرفق الآخرين الصندوق أيضاً من تحسين وتكثيف جهوده الرامية لتخفيف وطأة الفقر الريفي بالمزج السليم بين العمليات. وعلى المنوال نفسه، يتيح له تكامل جهوده مع مرفق البيئة العالمية اتباع نهج أكثر ابتكاراً ومخاطرة حيال ما يثيره المناخ من تحديات وما يتيحه من فرص.

ونظراً لما يحظى به مرفق البيئة العالمية من أهمية في معالجة المسائل البيئية العالمية ولأهمية إسهامه في تحقيق أهداف الصندوق، يدعم الصندوق بشكل كامل تجديد موارد هذا المرفق بقدر وافر من الموارد، مثلما يدعم تجديد موارد الصندوقين اللذين يديرهما المرفق وهما الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغير المناخ.

ويرحب الصندوق أيضاً ويدعم عملية إصلاحات مرفق البيئة العالمية التي ستساعد في جعل المرفق أكثر فعالية وشفافية واتباعاً للمنحى القطري. وستمكّن إحدى تدابير الإصلاح المقترحة، أي تحسين دورة مشروعات مرفق البيئة العالمية، الصندوق من تحقيق نتائج أفضل ومن الاستمرار، في الوقت نفسه، في استقطاب التمويل المشترك الرئيسي للصندوق نحو البرامج التي يدعمها مرفق البيئة العالمية.

وفي إطار التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية، يعتزم الصندوق مواصلة تعاونه مع شراكة المرفق، مكثفاً مشاركته فيها وفق مزاياه النسبية ومعززاً البرامج والأنشطة المزمعة والجارية ومقترحاً مبادرات جديدة يمكن أن تستوعب شركاء قطريين جدد وتعبئ تمويلاً مشتركاً وافراً.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الالكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org

ISBN 978-92-9072-169-7

